الاقتصاد السياسي

للسياسة الاقتصادية

نظرة أقرب على التفاعلات بين السياسة والاقتصاد ومجالات أخرى

جيفري فريدن

تعكس

جائحة كوفيد-١٩ بوضوح شديد التقاطع بين السياسة والاقتصاد واعتبارات أخرى. وكان خبراء الصحة العامة قد حذروا منذ وقت طويل من أن العالم قد يشهد جائحة كبيرة، ودعوا إلى مزيد من الجاهزية لمواجهتها. غير أن صناع السياسات الذين يتعين عليهم التركيز على الانتخابات التالية يواجهون صعوبة في استثمار ما يلزم من وقت وأموال ورأس مال سياسي للتصدي لأزمة مستقبلية لا تعدو كونها احتمالية مجردة. لذلك لم تكن معظم بلدان العالم مستعدة لمواجهة تهديد عالمي للصحة العامة في حجم أزمة فيروس كورونا المستجد.

وبينما تفشت الجائحة بسرعة عبر بلدان العالم، ظلت استجابة السياسات متباطئة بسبب الواقع السياسي. وقوبلت توصيات خبراء الصحة العامة بمعارضة من جانب بعض المواطنين وصناع السياسات أملا منهم في إرخاء القيود وعودة الأوضاع إلى طبيعتها قبل انتهاء الخطر. وفي الوقت نفسه، ضغط أصحاب الشركات من أجل الحصول على استثناءات لخدمة مصالحهم، والاستفادة من الدعم الكبير المتاح — خطط الإنقاذ — لمساعدتهم خلال هذه الشدة.

وعلى المستوى الدولي، تعكس استجابة الحكومات للجائحة الجانب السياسي المعقد للتعاون العالمي. وتتطلب الجوائح العالمية استجابة عالمية: فالميكروبات لا تحترم الحدود. لذلك فإن أفضل وسيلة بالطبع لمواجهة أزمات الصحة العامة الدولية الطارئة تكون من خلال تنسيق الاستجابة الدولية. ولكن تحت ضغط الناخبين، حال صناع السياسات دون وصول الموارد إلى البلدان الأخرى، ومنعوا تصدير الأغذية والأدوية، وقاموا بتخزين السلع الأساسية. ويفرض كل من هذه الإجراءات — التي قد تحظى بقبول المواطنين في مختلف البلدان — تكلفة على البلدان الأخرى. وحسب التحليل النهائي، تؤول الأمور إلى الأسوأ في جميع البلدان في حالة انعدام التعاون بينها. وتحاول المؤسسات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية تنسيق استجابة عالمية تعاونية تجاه الأزمة العالمية — ولكنها قد تقف عاجزة أمام الضغوط السياسية القومية القوية (راجع دراسة Goodman and others 2010 على سبيل المثال).

وتواجه كل حكومة قرارات صعبة في سياق اتخاذ الإجراءات الملائمة: ما القيود التي يتعين فرضها ومتى يمكن إرخاؤها، وما هي أوجه الصرف اللازمة وكيف سيمكن جمع النقود، وما المخاوف الوطنية التي يمكن تحجيمها لصالح التعاون الدولي. ويجب أن تراعي هذه القرارات توصيات الصحة العامة، والاعتبارات الاقتصادية، والمعوقات السياسية. ومثلما اختلفت استجابة السياسات للأزمة المالية خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ من بلد لآخر حسب الأوضاع الاقتصادية السياسية المحلية، تختلف

الرسم التوضيحي: JAMIE CARROLL / ISTOCK / YEVHENII DUBINKO

استجابة السياسات الوطنية لجائحة كوفيد–١٩ لأسباب صحية واقتصادية وسياسية.

الدور المحوري للسياسة

إن الخلاف المحتدم حول استجابة السياسات لهذا التهديد العالمي ليس بجديد على خبراء الاقتصاد السياسي، بل هو أمر دائم الحدوث. فعلى سبيل المثال، يؤمن جميع الاقتصاديين بأن البلدان الصغيرة ستشهد تحسنا في الأوضاع إذا ما أزالت جميع الحواجز التجارية. غير أن مفهوم التجارة الحرة أحادية الجانب لم نسمع به من قبل في الواقع العملي، ولا يطبَق في أي من بلدان العالم في الوقت الحالي. لمَ لا؟ وبوجه أعم، لماذا تواجه البلدان صعوبات كثيرة في تطبيق السياسات الاقتصادية الصحيحة؟ ولماذا تُغفَل غالبا مشورة المراقبين والمحللين والعلماء المستقلين؟

السياسة هي الإجابة المعتادة. وهي إجابة صحيحة عادة، ولكنها تنطوي على قدر كبير من الغموض والالتباس — كما لو كنا نقول إن البلدان بعضها غني وبعضها فقير بسبب الاقتصاد. كيف تثني السياسة تحديدا الحكومات عن صنع سياسات أفضل، حتى في مواجهة الأزمات الوشيكة؟ وكيف يمكن أو كيف ينبغي صنع السياسات الاقتصادية في ضوء ما سبق؟

يدور مفهوم الاقتصاد السياسي حول كيفية تأثير السياسة على الاقتصاد وتأثير الاقتصاد على السياسة (راجع الإطار). وتحاول الحكومات دفع عجلة الاقتصاد قبل الانتخابات، بحيث تنشأ فترات هبوط وارتفاع في النشاط الاقتصادي قرب انعقاد الانتخابات، أو ما يُطلق عليه الدورات الاقتصادية السياسية. وبالمثل، تؤثر الأوضاع الاقتصادية تأثيرا قويا على الانتخابات. فقد أشار خبراء الاقتصاد السياسي إلى حقيقة بسيطة (ومقلقة ربما)، وهي أن معدلات النمو الاقتصادي والتضخم هي المعلومات الوحيدة التي نحتاجها للتنبؤ بنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية في آخر ١٠٠ عام بدقة كبيرة (راجع على سبيل المثال دراسة Fair 2018). فلماذا لا تدفع الانتخابات السياسيين إذن إلى اختيار أفضل السياسات؟

وضع الفرد يحدد رأيه

من المبادئ الاقتصادية الأساسية أن أي سياسة تعود بالنفع على المجتمع ككل يمكن تطويعها لتعود بالنفع على كل فرد من أفراد المجتمع، حتى ولو أدت إلى مكاسب للبعض وخسائر للبعض الآخر. ولا يتطلب ذلك سوى فرض قدر من الضرائب على الفائزين لتعويض الخاسرين — ليصبح الجميع أفضل حالا في نهاية المطاف. ويستخدم الاقتصاديون أدوات فعالة لاستكشاف السياسات الاقتصادية الأفضل لمصلحة المجتمع.

ولكن من مبادئ الاقتصاد السياسي الأساسية أن الفائزين لا يرغبون في تحمل ضريبة لتعويض الخاسرين. ويحدد الفرد موقفه من المعركة ليس على أساس مصلحة المجتمع ولكن على أساس المعسكر الفائز والمعسكر الخاسر. فمصلحة البلد قد لا تكون مصلحة الإقليم أو المجموعة أو القطاع أو الطبقة — وبالتالي ستتم معارضتها.

حتى في النظم الديمقراطية، قد يرى الكثيرون أن السياسة تتبع قاعدة ذهبية، وهي أن من يملك الذهب هو من يضع القواعد. فالمجموعات ذات المصالح الخاصة تضطلع فيما يبدو بدور كبير حول العالم، سواء في النظم الديمقراطية أو غيرها. وتتضمن هذه المجموعات الأثرياء، والصناعات القوية، والبنوك والشركات الكبيرة، والنقابات العمالية المؤثرة.

وهل يوجد تفسير آخر لتحمل الأمريكيين ضعفي أو ثلاثة أضعاف السعر العالمي للسكر؟ في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يوجد سوى عدد قليل من مزارع قصب السكر وبضعة آلاف من مزارعي بنجر السكر — و٣٣٠ مليون مستهلك للسكر. وقد يعتقد البعض أن تأثير ٣٣٠ مليون شخص على السياسة يفوق تأثير بضعة آلاف، ولكنهم مخطئون. فعلى مر العقود، أدى الدعم والحواجز التجارية إلى

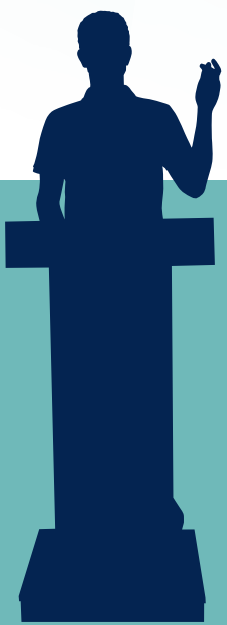

ما هو الاقتصاد السياسي؟

آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل هم في نظر الكثيرين رواد علم الاقتصاد الحديث. ولكنهم أطلقوا على أنفسهم لقب الاقتصاديين السياسيين، وظل كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي الذي ألفه ميل هو الوثيقة الأساسية للاقتصاد السياسي منذ صدوره عام ١٨٤٨ وحتى نهاية القرن. ولم يستطع هؤلاء المنظرون الأوائل الفصل بين عالم الاقتصاد وعالم السياسة.

ولكن ظهر اتجاهان أديا إلى فصل التحليل السياسي عن التحليل الاقتصادي. أولا، بدأت الحكومات في الحد من سيطرتها المباشرة على الاقتصاد. وثانيا، ظهرت نظم سياسية مختلفة: حيث تحولت أوروبا من النظام الملكي الذي كان مطبقا في جميع بلدانها تقريبا إلى نظم حكومية أكثر تنوعا واعتمادا على التمثيل السياسي. ومع أوائل القرن العشرين، أصبح الاقتصاد والسياسة علمين منفصلين.

واستمر هذا الانفصال لفترة طويلة خلال القرن العشرين. ففي ظل الكساد الكبير ومشكلات التنمية، كانت القضايا ذات الطابع الاقتصادي الخالص مقلقة بدرجة كافية لشغل اهتمام الاقتصاديين. وبالمثل، كانت المشكلات السياسية لهذا العصر جسيمة للغاية — حربان عالميتان وصعود الفاشية والشيوعية — مما استلزم التركيز عليها بشكل منفصل.

ولكن مع حلول السبعينات، اتضح أنه من الخطأ الفصل بين المجال الاقتصادي والمجال السياسي. فقد شهد هذا العقد انهيار نظام بريتون وودز النقدي، وصدمتين في أسعار النفط، وكسادا تضخميا — مما سلط الضوء على التداخلات بين المسائل الاقتصادية والسياسية. وأصبح الاقتصاد من مجالات السياسة ذات الأولوية، وأصبحت السياسة مرتبطة في معظمها بالاقتصاد.

حسب التحليل النهائي، تؤول الأمور إلى الأسوأ في جميع البلدان في حالة انعدام التعاون بينها.

رفع سعر السكر لصالح مزارع ومزارعي السكر على حساب الآخرين جميعهم.

ولكن ما السبب في إيلاء أهمية أكبر لمجموعة صغيرة من منتجي السكر على حساب باقي البلد؟ من مبادئ الاقتصاد السياسي المعروفة أن المصالح المركزة تفوز عادة على المصالح المتفرقة. فمنتجو السكر يشكلون تكتلا قويا ويعملون جاهدين من أجل التأثير على السياسيين. ونظرا لأن أنشطتهم قد تتوقف ما لم يحصلوا على معاملة تفضيلية من الحكومة، كان لزاما عليهم أن ينظموا أنفسهم لتمويل السياسيين وتشكيل مجموعة ضغط عليهم. وتقدر التكلفة التي يتحملها المستهلكون بحوالي ملياري إلى ٣ مليارات دولار أمريكي سنويا. وهو مبلغ ضخم، ولكنه لا يمثل سوى سنتين يوميا للمواطن الأمريكي العادي. ولن يخاطب المستهلك أي ممثل منتخب أو يهدده بانتخاب خصمه بسبب تحمله سنتين يوميا.

كذلك تساعد حقيقة تكتل المنتجين وانقسام المستهلكين في تفسير حماية التجارة. فبإمكان مصنعي السيارات القليلين تنظيم أنفسهم، بينما يصعب ذلك على عشرات الملايين من مشتريي السيارات. وليس ذلك فحسب. فقد يوجد خلاف بين الإدارة والعمالة في قطاع السيارات بشأن أمور كثيرة، ولكن مصنعي السيارات والعاملين بالقطاع متفقون على رغبتهم في حماية أنفسهم من المنافسة الأجنبية. ومن الصعب على السياسيين — لا سيما في المناطق التي تحظى فيها صناعة السيارات بأهمية كبيرة — عدم تلبية المطالب المشتركة للعاملين والملاك في مثل هذا القطاع القوي.

وربما لا يعد ذلك أمرا سيئا. فمزارعو السكر والعاملون بقطاع السيارات يعتمدون في معيشتهم على السياسات الداعمة. من بإمكانه أن يقرر ما إذا كانت وظائفهم أقل أهمية من تخفيض أسعار المستهلكين؟ لا توجد طريقة بسيطة متعارف عليها للموازنة بين المنافع والتكاليف — هل تخفيض سعر السكر مهم بالدرجة الكافية لإفلاس آلاف المزارعين الكادحين؟ وتمثل السياسة في الواقع الآلية التي يحكم بها المجتمع بين المصالح المتضاربة، وربما ينبغي إيلاء أهمية أكبر لرأي الفئات الأكثر عرضة للخطر.

وعادة ما لا يأخذ خبراء الاقتصاد السياسي موقفا من القضايا الأخلاقية المعقدة من هذا النوع، بل يسعون إلى فهم السبب وراء السلوك الذي تختار المجتمعات انتهاجه. ويمكن تفسير تفضيل السياسات الحكومية لمنتجي السكر والسيارات على حساب المستهلكين بأن منتجي السكر أو السيارات أكثر عرضة للمخاطر وأفضل تنظيما مقارنة بالمستهلكين.

غير أن بعض المستهلكين يشكلون تكتلات بدورهم. فنظرا لأن السكر يُستخدم في التحلية، ترغب الشركات الأعضاء في رابطة مستخدمي مواد التحلية أيضا في توافره بسعر رخيص. وضغطت شركة كوكا كولا وشركة هيرشي وغيرهما بالفعل من أجل تغيير سياسة السكر الأمريكية. وتساعد حقيقة وجود تكتلات قوية ذات مصلحة على الجانبين في تفسير عدم ارتفاع الأسعار عن مستواها الحالي. وينطبق الأمر نفسه على المنتجات الصناعية. فمصنعو الصلب يرغبون في الحماية — بينما لا يحتاجها مستخدمو الصلب — مثل مصانع السيارات. وهكذا فإن السياسة التجارية ليست معركة بين الشركات الكبيرة ومجموعة متفرقة من الأسر فحسب، ولكنها معركة أيضا بين الشركات الكبيرة، وإلا لكان من المتوقع أن تتمتع

وخلال الخمسين عاما الأخيرة، تزايدت أهمية الاقتصاد السياسي في مجال الاقتصاد ومجال العلوم السياسية من خلال ثلاثة محاور:

يحلل الاقتصاد السياسي القوى السياسية المؤثرة على الاقتصاد. يؤثر الناخبون والمجموعات ذات المصلحة تأثيرا قويا على جميع السياسات الاقتصادية تقريبا. ويعمل خبراء الاقتصاد السياسي جاهدين على تحديد هذه المجموعات ومصالحها، ودور المؤسسات السياسية في إدارة نفوذ هذه المجموعات على السياسة.

يقيم الاقتصاد السياسي تأثير الاقتصاد على السياسة. الاتجاهات الاقتصادية الكلية إما أن تؤدي إلى تحسين فرص السياسيين أو إلى القضاء على فرصهم تماما. وعلى المستوى الاقتصادي الجزئي، يمكن أن تؤثر خصائص التكتل الاقتصادي أو النشاط الاقتصادي لشركات أو صناعات معينة على طبيعة نشاطها السياسي وتوجهه.

يستخدم الاقتصاد السياسي أدوات الاقتصاد لدراسة السياسة. يمكن اعتبار أن السياسيين يماثلون الشركات، أو أن الناخبين كالمستهلكين، أو أن الحكومات مثل مؤسسات احتكارية تقدم السلع والخدمات للمستهلكين (الناخبين). ويضع العلماء نماذج للتفاعلات السياسية–الاقتصادية للتوصل إلى فهم نظري أدق للسمات الأساسية المؤثرة على السياسات.

وقد أثرت هذه المحاور الثلاثة تأثيرا عميقا على العلماء وصناع السياسات. ويمثل علم الاقتصاد السياسي مصدرا لا ينضب سواء بالنسبة للمحللين الذين يعكفون على دراسة الآليات التي تحكم المجتمعات أو للراغبين في تغيير المجتمع.

دائما ما يتعين على صناع السياسات في المجتمعات الديمقراطية التركيز على الانتخابات القادمة — وإلا ستتم الإطاحة بهم على الأرجح من مناصبهم السياسية.

جميع الصناعات بالحماية وأن تخضع التجارة في كل مكان لقيود مشددة.

وفي واقع الأمر، يدعم الكثيرون من أصحاب المصالح القوية التجارة والاستثمار الدوليين. فالشركات متعددة الجنسيات والبنوك الدولية تعتمد على حرية تدفق السلع ورأس المال. وينطبق ذلك تحديدا على الحقبة الحالية، حيث تعتمد كبرى شركات العالم على سلاسل العرض العالمية المعقدة. ففي الوقت الحالي، تنتج الشركات الدولية عادة مختلف القطع والأجزاء في عشرات البلدان، وتقوم بتجميعها في عشرات البلدان الأخرى، ثم تبيع المنتجات النهائية في جميع بلدان العالم. وتفرض الحواجز التجارية معوقات على سلاسل العرض، لذلك نجد أن معظم الشركات العالمية الكبرى هي أيضا من أكبر الداعمين لزيادة حرية التجارة.

شبكة معقدة

يحارب الناخبون والمجموعات ذات المصلحة الخاصة على جانبي أي قضية معاركهم على الساحة السياسية. وتلعب آليات الاقتصاد السياسي دورا في تحديد الفائز في معركة السياسات.

وفي النظم الديمقراطية على الأقل، تمثل الانتخابات نقطة البدء المنطقية. وعندما لا يلبي القائمون على الحكومة مطالب ناخبيهم، يحول ذلك دون استمرارهم في مناصبهم لفترة طويلة. لذلك قد نتوقع أن تختار النظم الديمقراطية السياسات التي تعود بالنفع على الاقتصاد ككل. ولكن الاقتصاد ككل لا يدلي بصوته.

ويحتاج السياسيون إلى أصوات المواطنين الذين يقررون نتائج الانتخابات. ويختلف الناخبون ذوو الأصوات الحاسمة أو المحورية باختلاف المؤسسات الانتخابية والمجموعات الاجتماعية في كل بلد. ويُفضل في معظم النظم السياسية استهداف الناخبين المتأرجحين غير المنتمين لحزب دون الآخر الذين قد تتغير أصواتهم حسب سياسات المسؤول الحالي أو وعود خصمه. فإذا ما أدلى الفقراء بأصواتهم لصالح اليساريين وأدلى الأثرياء بأصواتهم لصالح اليمينيين على سبيل المثال، سيكون للطبقة المتوسطة الصوت الحاسم. وفي الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، تركزت مجموعات الناخبين المتأرجحين الأكثر تأثيرا في المناطق الصناعية المتضررة في الغرب الأوسط الأمريكي، حيث يؤمن الكثير من الناخبين في هذه المناطق بأن المنافسة الأجنبية ساهمت في تراجع قطاع الصناعة التحويلية. ويساعد ذلك في تفسير السبب وراء زيادة ميل المرشحين الرئاسيين إلى السياسات الحمائية بالرغم من أن معظم الأمريكيين يؤيدون الانفتاح التجاري.

علاوة على ذلك، دائما ما يتعين على صناع السياسات في المجتمعات الديمقراطية التركيز على الانتخابات القادمة — وإلا ستتم الإطاحة بهم على الأرجح من مناصبهم السياسية. ويساعد ذلك في فهم السبب وراء صعوبة قيام الحكومات بالإنفاق على سياسات لا تؤتي ثمارها إلا على المدى الطويل — مثل الوقاية من الجوائح والجاهزية لمواجهتها.

وهكذا تكون اليد العليا لكتلة المصالح الخاصة والعامة في المجتمع. وتساعد المؤسسات على فهمها منطقيا. ففي البداية تأتي المؤسسات الاجتماعية — أي كيفية تنظيم المواطنين لأنفسهم. فبعض الشركات والمزارعين والعمال منظمون بصورة جيدة مما يمنحهم نفوذا سياسيا أكبر. وفي البلدان الغنية، نجد أن المزارعين عددهم قليل نسبيا، ومنظمون بشكل جيد، ويحصلون على دعم شامل تقريبا ويتمتعون بالحماية. أما في البلدان الفقيرة، فيوجد الكثير من المزارعين الذين لا يستطيعون تنظيم أنفسهم إلا نادرا ويخضعون لضرائب شاملة. وفي البلدان التي ينظم العمال فيها أنفسهم في نقابات عمالية مركزية، كما هو الحال في بعض بلدان أوروبا الشمالية، يتيح لهم ذلك الاضطلاع بدور كبير في صنع السياسات الوطنية. وبالتالي تؤثر الطريقة التي تنظم بها المجتمعات نفسها — حسب القطاع الاقتصادي أو المنطقة أو الانتماء العرقي — على هيكل سياساتها.

وتضطلع المؤسسات السياسية بدور الوسيط في مواجهة ضغوط الدوائر الانتخابية على القادة. وحتى في النظم السلطوية، يجب أن يهتم الحكام ولو بجزء من الرأي العام. ويطلق خبراء الاقتصاد السياسي على هذا الجزء اسم «الشريحة الانتخابية المنتقاة»، أي الشريحة السكانية التي تحظى باهتمام صناع السياسات. وفي النظام السلطوي، قد تكون هذه الشريحة نخبة اقتصادية ما أو القوات المسلحة. أما في النظم الديمقراطية الانتخابية، تتكون هذه الشريحة من الناخبين والمجموعات ذات المصلحة. وأيما كانت هذه الشريحة، يحتاج صناع السياسات إلى تأييدها للبقاء في مناصبهم.

وفي النظم الديمقراطية، تتحكم المؤسسات الانتخابية المختلفة في تأثير الضغوط التي يفرضها الناخبون على صناع السياسات. ويمكن أن تساعد الأحزاب السياسية المنظمة على استمرار السياسيين لفترة أطول في مناصبهم:

فالسياسي غير المنتمي إلى أي حزب قد تشغله الانتخابات التالية فحسب، بينما يتعين أن يعبأ الحزب بسمعته على المدى الأطول. وفي الحالات التي يشترك فيها البلد ككل في انتخاب سياسييه، كما هو الحال في إسرائيل أو هولندا، ينصب التركيز على السياسة الوطنية. أما عندما يمثل السياسيون مناطق جغرافية أضيق نطاقا، كما هو الحال في مجلس النواب الأمريكي، يكون الفكر العام السائد أن «جميع السياسات محلية» (وهي عبارة تنسب عادة إلى تيب أونيل، الرئيس الديمقراطي لمجلس النواب خلال السبعينات والثمانينات). وحسب النظام الانتخابي المطبق، تركز السياسات بدرجة أكبر إما على الشأن الوطني أو على الشأن المحلي.

وتؤثر المؤسسات الانتخابية على هوية المواطنين الذين يرغب السياسيون في اجتذابهم للفوز في الانتخابات. فالمجمع الانتخابي الأمريكي يولي الأولوية في الانتخابات الرئاسية للناخبين المتأرجحين في ولايات الغرب الأوسط الأمريكي من خلال التركيز على توفير الحماية للصناعات التحويلية. وفي النظام البرلماني متعدد الأحزاب، قد يكون الناخبون المحوريون هم مؤيدو حزب صغير يمكن أن يتأرجح رأيه بين شركاء الائتلاف، مثل الأحزاب المتطرفة التي تضطلع بدور مهم في تشكيل الحكومات الإسرائيلية. وأيما كان الناخبون المحوريون في النظام الانتخابي، سيكون لهم نفوذ كبير في الغالب على النظام السياسي والسياسات.

وتعد طبيعة المؤسسات التشريعية مهمة أيضا. فعلى سبيل المثال، يستطيع النظام البرلماني الوحدوي إحداث تغييرات كبيرة وسريعة، بينما تكون وتيرة التغيير أكثر اعتدالا وتباطؤا في النظام الأمريكي القائم على فصل السلطات. وتمنح النظم الفيدرالية — في أستراليا والبرازيل وكندا وألمانيا والولايات المتحدة — سلطات واسعة لحكومات المقاطعات أو الولايات، بينما تسمح النظم المركزية للحكومة الوطنية بالحكم دون أي تدخل. كذلك قامت بعض الحكومات بتفويض أجهزة مستقلة أقل عرضة للضغوط السياسية المعتادة لإدارة بعض السياسات المهمة — مثل البنك المركزي وهيئات الصحة العامة.

وتحظى هذه المؤسسات بأهمية كبيرة نظرا لأنها تؤثر على الأوزان النسبية التي يعطيها السياسيون لمختلف المجموعات في المجتمع. فبعض المؤسسات الاجتماعية السياسية تمنح نفوذا كبيرا للنقابات العمالية، بينما يميز البعض الآخر المزارعين، وتسيطر رابطات الأعمال على مؤسسات أخرى. ويحلل خبراء الاقتصاد السياسي المصالح المؤثرة وكيفية انتقالها وتحولها إلى سياسات حكومية من خلال مؤسسات المجتمع.

ثاني أفضل خيار قد يكون الخيار الأفضل

ينشغل صناع السياسات أو المراقبون أو حتى المواطنون العاديون المهتمون بالشأن الاقتصادي بالقضايا التي أوردناها آنفا نظرا لأنها قد تغير بدرجة كبيرة من طريقة النظر إلى السياسة والمشورة بشأن السياسات.

ومن الممكن ألا تكون السياسات التي يشير التحليل الاقتصادي إلى أفضليتها لصالح الاقتصاد مجدية سياسيا. فكما أشرنا سابقا في سياق الحديث عن التجارة الحرة، يوصي جميع الاقتصاديين تقريبا بأن إزالة جميع الحواجز التجارية من جانب واحد هو الخيار الأفضل في البلدان الصغيرة. ولكن يكاد يكون من المؤكد أن أي حكومة تحاول فتح الباب أمام التجارة الحرة من جانب واحد ستواجه معارضة شديدة من المجموعات ذات المصلحة الخاصة ومن العديد من فئات الشعب التي ستعتبر هذه الخطوة خطيرة. وقد يؤدي ذلك إلى انهيار الحكومة وإحلال حكومة أخرى محلها يمكن الاعتماد عليها في الحفاظ على الحواجز التجارية أو تشديدها. وفي هذه الحالة، قد يؤدي انتهاج أفضل سياسة ممكنة إلى نتيجة أسوأ كثيرا.

لذلك يُنصح السياسيون والمحللون والمراقبون والمواطنون العاديون المهتمون بالسياسة الاقتصادية بتقييم الانعكاسات الاقتصادية لمبادرات السياسات دون إغفال جدواها السياسية. فإذا تأكد أن أفضل سياسة ممكنة سيكون مصيرها الفشل بل ربما تؤدي إلى ردود أفعال عنيفة، قد يكون العلاج أسوأ من المرض نفسه. ويبدو الأمر أكثر منطقية لو تم أخذ الواقع السياسي الذي تواجهه الحكومة في الاعتبار وصياغة السياسات بما يتسق مع هذا الواقع. لذلك يعد ثاني أفضل خيار هو الخيار الأفضل بدلا من الإصرار على الخيار الأمثل الذي يؤدي بنا إلى حال أسوأ في نهاية المطاف — أو كما جاء في الحكمة الشعبية أن المثالية عدو النجاح.

الخلاصة

الاقتصاد السياسي هو تحليل المجتمع الحديث من خلال إطار يجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية. وبما أننا جميعنا تقريبا متفقون على وجود ارتباط معقد بين السياسة والاقتصاد لا يمكن معه فصل أحدهما عن الآخر — نظرا لأن السياسة تؤثر على الاقتصاد والاقتصاد يؤثر على السياسة العلوم الحكومية بجامعة هارفارد. فإن هذا المنهج يبدو طبيعيا. فقد ثبتت فعاليته في فهم الحكومات والمجتمعات، كما يمثل أداة فعالة للراغبين في تغيير الحكومات والمجتمعات. وينبغي في الوقت الحالي أن يعي صناع السياسات هذه الدروس المهمة في تعاملهم مع جائحة كوفيد–١٩. FD

جيفري فريدن أستاذ العلوم الحكومية بجامعة هارفارد.

المراجع:

Fair, Ray C. 2018. "Presidential and Congressional Vote-Share Equations: November 2018 Update." Yale Department of Economics Paper, Yale University, New Haven, CT.

Goodman, Peter S., Katie Thomas, Sui-Lee Wee, and Jeffrey Gettleman. 2010. "A New Front for Nationalism: The Global Battle against a Virus." *New York Times*, April 10.